بيوت الخبرة الدولية أكثر حذراً من المحلية بشأن النسبة

السعودية: توقعات بتباطؤ النمو إلى 3.8 في المئة هذا العام

يتنظر أن يواصل الاقتصاد السعودي النمو خلال العام الحالي، ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه في العام الماضي، وذلك لعدة عوامل يأتي من أبرزها حركة أسعار النفط، والتي ساهمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية مع السياسات الحكومية على ذلك النمو.

وتوقعت «كابيتال إيكونوميكس» إحدى أبرز شركات استشارات الأبحاث الاقتصادية الدولية في بريطانيا، تباطأ النمو في المملكة إلى 3.8 في المئة العام الحالي، مشيرة أن تدهور الاقتصاد العالمي من شانه أن يخفض الطلب على النفط هذا العام.

وقالت إنها تعتقد أن جهود التحفيز الحكومية ستجعل الاقتصاد السعودي يواصل النمو مستقبلا بوتيرة قوية بالرغم من الأوضاع العالمية غير المواتية.

وأشار التقرير إلى أن الإقتصادات الخليجية في حالة جيدة وتبدو موقعا قويا لمواجهة ستة يرجح أن تكون صعبة على الاقتصاد العالمي، متوقعاً أن يعتدل النمو فيما يتباطأ إنتاج النفط ويزول تدريجيا اثر حزم التحفيز المالي، لكن الميزانيات الحكومية تبقى قوية وتتيح المجال للسياسات التحفيزية في حال الحاجة إليها.

وتوقع التقرير أن تسجل أسواق الأسهم العربية تراجعات إضافية هذا العام، انعكاسا لتاثير أزمة اليورو على الشهية للمخاطر عالميا وأسعار النفط. لكنه رأى أن أسواق السندات المقومة بالدولار في الخليج ستبقى مدعومة بالميزانيات القوية وضعف مستويات العائد على سندات الخزينة الأميركية.

وقد خفض صندوق النقد الدولي الأسبوع الحالي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي هذا العام إلى 3.5 في المئة من 3.6 في المئة التي توقعها في أكتوبر إلا انه توقع أن يتسارع النمو إلى 4.1 في المئة في 2014م إذا ترسخ التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو، مضيفا أن النشاط في الاقتصادات المتقدمة سيبقى ضعيفاً هذا العام مع نمو لن يتعدى 1.4 في المئة قبل أن يتحسن إلى 2.2 في المئة في 2014م.

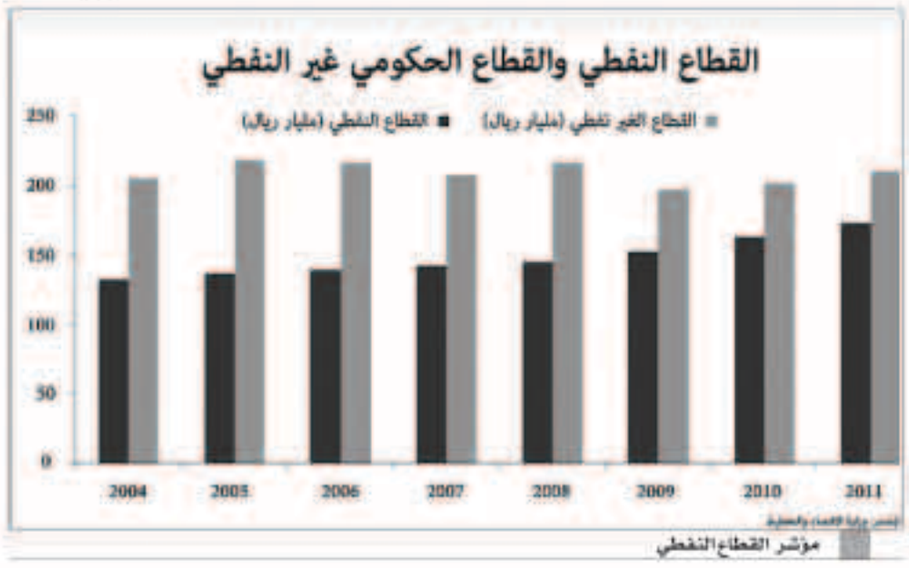

وتعكس توقعات بيوت الخبرة الدولية لنمو الاقتصاد السعودي خلال العام الحالي حذرا أكثر من نظيرتها السعودية التي ترجح غالبيتها تراجع النمو في الاقتصاد السعودي في عام 2013 إلى 4.2 في المئة، أما صندوق النقد الدولي فتوقع نموا يقدر ب 4.1 في المئة للاقتصاد المحلي خلال عام 2013.

وتشير معطيات الاقتصاد المحلي إلى نمو الاقتصاد غير النفطي عند 5.8 في المئة، وأن ارتفاع حجم القروض للمصرفية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي سيوفران دعما للإنفاق الحكومي.

وتأتي هذه التقديرات مع تأكيدات وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف خلال الشهر الحالي بأن المملكة قادرة على مواصلة المستوى الحالي من الإنفاق الحكومي في المدى المتوسط وأبعد من ذلك.

وحسب ميزانية الدولة للعام المالي الحالي والتي جاءت تحفيزية وضخمة وتضمنت مستوى قياسيا من الإنفاق ستلعب دورا رئيسيا في دفع عملية النمو الاقتصادي في البلاد فإنه من المتوقع أن تسجل ميزانية العام الحالي فائضا قدره 9 مليارات ريال وذلك بناءً على حجم إيرادات يبلغ 829 مليار ريال ومصروفات تبلغ 820 مليار ريال.

وهذه ثاني ميزانية على التوالي تتضمن تقديراتها تسجيل فائض منذ عام 2008.

ارتفاع الأرباح المجمعة للبنوك السعودية إلى 2.25 مليار ريال

ارتفعت الأرباح المجمعة للبنوك العاملة بالسعودية، خلال شهر ديسمبر الماضي بنحو 9 في المئة لتصل إلى 2.25 مليار ريال، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي، والتي بلغت آنذاك نحو 2.07 مليار ريال.

كما سجلت البنوك العاملة في السعودية ارتفاعا في ارباحها خلال عام 2012 بنحو 8 في المئة لتصل إلى 33.51 مليار ريال مقارنة بنحو 30.92 خلال عام 2011.

وتشمل الأرباح المجمعة نتائج 11 بنكاً مدرجاً في سوق الأسهم، إضافة إلى البنك الأهلي غير المدرج، وأحد عشر بنكا أجنبياً يمتلك فروعا محلية.

وفيما يخص الميزانية المجمعة للبنوك، سجلت موجودات البنوك العاملة في السعودية نموا بنسبة 12 في المئة بنهاية شهر ديسمبر الماضي لتصل إلى 1734 مليار ريال، وارتفعت الودائع بنسبة 14 في المئة لتصل إلى 1261 مليار ريال، ونمت محفظة القروض المجمعة للبنوك بنسبة 16 في المئة إلى 999 مليار ريال.

احتياطيات السعودية في الخارج تقفز إلى 2.4 تريليون ريال

كشفت بيانات حديثة من مؤسسة النقد العربي السعودي، استمرار نمو حجم الموجودات الأجنبية للمؤسسة «الاحتياطيات الحكومية في الخارج» في نهاية الربع الرابع من العام الماضي بشكل ملحوظ بنسبة 5.7 في المئة، اي بنحو 132 مليار ريال لتستقر عند 2.428 تريليون ريال، مقارنة بنحو 2.296 تريليون ريال في نهاية الربع الثالث من العام نفسه، وفقا لصحيفة «الجزيرة».

وتغطي هذه الفترة أكتوبر نوفمبر ديسمبر، ويؤكد هذا النمو الذي حدث في الموجودات تدني المخاطر في الاستثمارات التي تختارها مؤسسة النقد، إلى جانب أن هذه الزيادة تأتي نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال عام 2012 والذي انعكس بدوره على الميزانية العامة للدولة بتحقيقها فائضا على الرغم من زيادة الإنفاق.

في حين سجل إجمالي استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية في الخارج، والتي تمثل نحو 70 في المئة من إجمالي موجوداتها، نموا بنهاية الربع الرابع حيث بلغ 1.670 تريليون ريال، مقارنة بـ1.637 تريليون ريال خلال الربع الثالث.

الطلب المحلي على الائتمانكما أظهرت بيانات «ساما» مواصلة نمو حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص خلال العام الماضي، مسجلاً في نهاية الربع الرابع نسبة ارتفاع 3.5 في المئة، أي بنحو 32.2 مليار ريال ليستقر عند 960.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 928.3 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من العام ذاته، ليسجل بذلك مستويات جديدة، وهو ما يُعزز انتهاج البنوك أسلوبا أقل حذرا في إقراض شركات القطاع الخاص، إلى جانب انه يعكس التجاوب مع جهود مؤسسة النقد خلال الفترة الماضية الهادفة لتعزيز وضع السيولة اللازمة لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في اداء دورها التمويلي للعملية التنموية في البلاد.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في اليابان بنسبة 2.5 في المئة

طوكيو - «كونا»: ذكرت بيانات رسمية أمس ان الانتاج الصناعي في اليابان ارتفع خلال ديسمبر الماضي بنسبة 2.5 في المئة مقارنة بالشهر السابق له وذلك بسبب الطلب القوي على السيارات والآلات.

واوضحت البيانات الصادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ان هذا النمو جاء بعد تراجعه بنسبة 1.4 في المئة خلال نوفمبر الماضي.

وقامت الوزارة بتحسين اجمالي تقديرها لانتاج ثالث اكبر اقتصاد في العالم للمرة الاولى منذ 11 شهرا موضحة ان «الانتاج الصناعي قد اظهر مؤشرات حول وقف التراجع».

واضافت ان ارتفاع صناعة السيارات يعود لزيادة الطلب في السوقين المحلي وفي شمال امريكا متوقعة استمرار ارتفاع الانتاج الصناعي خلال الشهور القليلة المقبلة بسبب ضعف سعر صرف الين وتعافي اقتصاد الدول الاخرى.

قطاعا الخدمات والتصنيع الأكثر استقطاباً

تقرير: الاستثمارات الأجنبية في السعودية تضاعفت 7 مرات

اظهر تقرير التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد»، ان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع في الدول الخليجية بمقدار عشرة أمثال خلال عقد واحد، وذلك إثر توجه معظم رصيد الاستثمارات إلى المملكة، ثم دولة الإمارات، لتشكلا اكبر اقتصادين في المنطقة.

وكشف التقرير الصادر الأسبوع الحالي ان هناك زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي وإليها منذ عام 2003، موضحا ان سياسات دول المجلس الجديدة، بالإضافة إلى الفرص التجارية الجديدة التي اتاحتها الطفرة في عائدات النفط، ساهمت في ارتفاع الاستثمارات من مليار دولار سنويا في المتوسط بين عامي 1990 و2000، لتصل إلى مستوى قياسي قدر بـ 60 مليارا في عام 2006.

وبيّن التقرير ان قطاع الخدمات كان الأكثر استقطابا للاستثمارات، خلال العقد الأول من الألفية، بعكس النمط الذي ساد في السنوات السابقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان المجلس، ليصل إلى 55 في المئة من رصيد الاستثمارات الأجنبية الوادرة بين عامي 2003 و2011، في مقابل 40 في المئة من الاستثمارات في قطاع التصنيع، بينما اكتفت الصناعات الإستراتيجية بنسبة خمسة في المئة من تلك الاستثمارات.

وأشار إلى أن المنشأ الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، خلال العقد الأول من الألفية، بات اكثر تنوعا، أيضا، إذ شهدت المملكة، خلال الفترة بين عامي 2000و2010، زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة بمقدار سبعة أمثال تقريبا.

كما زادت بلدان المجلس بوجه خاص من حجم رصيدها في الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار عشرين مثلاً، إذ تؤكد البيانات المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة تزايد أهمية البلدان الآسيوية النامية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المجلس، فضلاً عن الطفرة الخاصة في هذا الاستثمار بين بلدان المجلس.

السوق السعودية أكبر أسواق المتعلقة جذبا للاستثمارات الأجنبية

ورأى التقرير ان جاذبية الدول الخليجية للاستثمار الأجنبي المباشر زادت بدعم من عائدات النفط القوية التي عززت النمو الاقتصادي والطلب المحلي، كما انها تنبع، ايضا، من انفتاح مجموعة واسعة من الأنشطة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن السياسات الصناعية النشطة التي تتبعها الحكومات، مستخدمة عائدات النفط لإقامة مشاريع وتشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة فيها.

وقدّم التقرير مثلاً على ذلك بالمشروعات في الصناعات البتروكيميائية وتكرير النفط وبناء مناطق اقتصادية صناعية متعلقة بمراحل الإنتاج الأولى للهيدروكربونات، مشجعا الارتفاع الهائل في أسعار النفط وازدياد هامش الربح في قطاع التكرير في بلدان الخليج في العقد الأول.

نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب الاضطرابات الجوية

واشنطن - «كونا»: كشف المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ان نمو اقتصاد الولايات المتحدة توقف خلال الشهور الاخيرة بسبب «الاضطرابات المتعلقة بالعوامل الجوية وعوامل متغيرة». وذكرت لجنة السوق الفيدرالي للفتوح في بيان ان «النمو في النشاط الاقتصادي قد توقف خلال الشهور الاخيرة في اجزاء كبيرة منه بسبب الاضطرابات المتعلقة بالاحوال الجوية وعوامل متغيرة اخرى». واشارت الى ازدياد معدل التوظيف بشكل متوسط الا ان معدل البطالة يبقى مرتفعا مضيفة ان التضخم بلغ معدلات دون الهدف على المدى الطويل المقرر من قبل اللجنة بغض الطرف عن التغييرات المؤقتة التي تعكس الى حد كبير التقلبات في اسعار الطاقة. واكدت اللجنة «التوقعات باستمرار استقرار معدلات التضخم على المدى الطويل» متوقعة استمرار النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة مع انخفاض معدل البطالة تدريجيا وفق اقامة سياسة ملائمة.

الأسهم الأوروبية ترتفع بقيادة سهم اريكسون

لندن - «رويترز»: تمكنت الأسهم الأوروبية من تحقيق مكاسب طفيفة يوم أمس مع بدء موسم إعلان أرباح الشركات وحقق سهم اريكسون مكاسب كبيرة في التعاملات المبكرة بعد أن رحب المستثمرون بنتائج أعمال الشركة في الربع الأخير من العام. وارتفع سهم اريكسون 10.2 في المئة في التعاملات المبكرة بعد أن كشفت الشركة عن أرباح من الأنشطة الاساسية أعلى من المتوقع في الربع الأخير ما جدد الأمال في أن تكون أكبر شركة في العالم لصناعة أجهزة الهاتف المحمول قد بدأت في الخروج من حالة الركود العالمي. وارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم كبرى الشركات الأوروبية 0.1 في المئة إلى 1172.11 نقطة في الساعة 0809 بتوقيت جرينتش بعد أن انخفض 0.6 في المئة في الجلسة السابقة والمؤشر في طريقه لانهاء شهر يناير كانون الثاني مرتفعا بأكثر من ثلاثة في المئة خلال الشهر.

وفتح مؤشر داكس الألماني منخفضا 0.2 في المئة كما تراجع مؤشر فاينشال تايمز البريطاني 0.4 في المئة وكاك الفرنسي 0.2 في المئة.

تراجع العجز التجاري التركي 21 في المئة

«رويترز»: اظهرت بيانات امس تراجع عجز التجارة التركي 20.7 في المئة إلى 83.98 مليار دولار في 2012 مقارنة مع مستواه قبل عام وهو ما يعكس استمرار قوة الصادرات وتراجع الواردات. وقال معهد الإحصاء التركي إن الصادرات ارتفعت 13.1 في المئة إلى 152.6 مليار دولار بينما انخفضت الواردات 1.8 في المئة إلى 236.5 مليار دولار خلال العام.

وفي ديسمبر تراجع العجز 11.6 في المئة عنه قبل عام إلى 7.18 مليارات دولار مقارنة مع توقعات في استطلاع لـ«رويترز» بان يبلغ العجز تسعة مليارات دولار.

5.2 مليارات جنيه إسترليني قيمة التهرب الضريبي سنوياً في بريطانيا

لندن - «كونا»: اكد تقرير اقتصادي متخصص امس ان التهرب الضريبي في المملكة المتحدة يكلف الخزينة العامة البريطانية خسائر سنوية لا تقل عن 5.2 مليارات جنيه استرليني وذلك في وقت تواصل فيه الحكومة تطبيق سياسيتها التقشفية بهدف خفض عجز الموازنة والدين العام.

وذكر تقرير صادر عن منظمة «اوكسفام» العالمية ان «تهرب الاغنياء وبعض الشركات الاقتصادية من دفع الضرائب المستحقة عليهم يتسبب في اطالة امد السياسة التقشفية التي قلصت مداخيل الملايين من الاسر البريطانية ودفعت بعضها الى مستوى الفقر وحتى الجوع».

واشار الى ان المنظمة سجلت العام الماضي لجوء قرابة ربع مليون شخص اضطروا الى طلب مساعدات غذائية من «بنوك الغذاء» التي تديرها جمعيات خيرية مؤكدا ان نجاح الحكومة في جمع الضرائب المستحقة يمكن ان يسهم في تخفيف الاعباء المعيشية عن ملايين من الاسر وخاصة الفقيرة منها.

وانتقد التقرير ما وصفه بعجز السلطات عن مواجهة التهرب الضريبي بالصرامة اللازمة لافتا الى ان «الهدف الذي حددته الخزينة بجمع 600 مليون جنيه من الاموال المستحقة سنويا بانه غير كافي ومبلغ يمثل قطرة في بحر من الضرائب غير المعلنة». وشددت «اوكسفام» على ضرورة ان تولي حكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون مزيدا من الاهتمام بهذه القضية التي ستسمح ليس بحل عدة قضايا اقتصادية وانما ستسهم ايضا في تحسين ظروف معيشة الملايين من المواطنين البريطانيين.

انكماش الاقتصاد الأمريكي ينعش أسواق الذهب

ارتفعت أسعار الذهب على نحو ملحوظ بسوق نيويورك وسط عمليات شراء مكثفة نفذها المستثمرون على المعدن الأصفر كملاذ آمن للاستثمار، لاسيما عقب الإعلان عن انكماش اقتصاد الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من العام الماضي.

وقفزت أسعار العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير بمقدار 19.1 دولارا بما نسبته 1.2 في المئة لتغلق عند مستوى 1679.9 دولارا للاوقية.

كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة تسليم إبريل بمقدار 18.9 دولارا بما نسبته 1.1 في المئة لتبلغ 1681.6 دولارا للاوقية.

وأظهر تقرير وزارة التجارة الأمريكية الصادر أمس، انكماش اقتصاد البلاد بنسبة 0.1 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي بسبب خفض الإنفاق الحكومي وتباطؤ الصادرات، وهو ما يمثل أسوأ أداء منذ عام 2009 وخلال فترة الركود الاقتصادي.

بسبب توفير النقد لاستيراد المواد الغذائية والبترولية وسداد الديون الخارجية

المركزي المصري: الاحتياطي من النقد الأجنبي فقد 21 مليار دولار منذ اندلاع الثورة

في أول اعتراف له أكد «البنك المركزي المصري» أمس، أن احتياطي مصر من النقد الأجنبي فقد 21 مليار دولار من قيمته منذ قيام الثورة المصرية قبل عامين وحتى الآن.

وطبقاً لأحدث أرقام للبنك المركزي، فقد انخفض الاحتياطي الأجنبي من 36 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2010 أي قبل قيام الثورة المصرية بأقل من شهر إلى 15 مليار دولار نهاية ديسمبر الماضي.

وقال المركزي في بيان نشره على موقعه الجديد على الإنترنت، وحصلت وكالة الأناضول للأنباء على نسخة منه، إن انخفاض الاحتياطي الأجنبي لديه بمقدار 21 مليار دولار نتج عن قيام البنك المركزي بتوفير النقد الأجنبي للحكومة المصرية لاستيراد المواد الغذائية والمواد البترولية وسداد الديون الخارجية المستحقة على الحكومة وخروج المستثمرين الأجانب من الأذون والسندات التي استحقت على الحكومة.

وكان البنك المركزي قد أكد في وقت سابق خروج استثمارات أجنبية في الشهور الأولى من قيام الثورة المصرية بنحو 16 مليار دولار، كان معظمها مستثمرا في أدوات دين حكومية كالسندات وأذون الخزانة وأسهم متداولة في البورصة.

وفي رد على انتقادات تتعلق بالاضطرابات الحالية في سوق الصرف الأجنبي واستمرار تراجع الجنيه أمام الدولار، قال البنك المركزي في بيانه إنه سعى جاهداً خلال العامين الماضيين إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي المحافظة على استقرار سوق الصرف تجنبا لزيادة معدل التضخم وبالتالي التأثير على الحياة المعيشية لقطاع عريض من الشعب المصري خاصة محدودي الدخل، وخصوصا في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

والالتزام التام بسداد كافة المستحقات بالنقد الأجنبي على الحكومة، سواء كانت خارجية أو داخلية حفاظا على سمعة مصر الدولية، والاحتفاظ بمستوى آمن للاحتياطي بالنقد الأجنبي حيث إن الانخفاض كان أمرا حتميا لمقابلة الالتزامات على الدولة.

انتقادات عديدةوقال البنك المركزي المصري في بيانه إن وسائل الإعلام دأبت على توجيه انتقادات عديدة للبنك نتيجة انخفاض الاحتياطي بالنقد الأجنبي وكذا أسلوب إدارته، مشدداً على أن الاحتياطي الأجنبي يزيد أو ينقص بمقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

وبتحليل أرقام ميزان المدفوعات عن عامي 2010-2011 و2011-2012 أشار بيان البنك المركزي إلى أن العجز الإجمالي خلال العامين بلغ حوالي 21 مليار دولار نتيجة للتأثير السلبي للأحداث الجارية على موارد النقد الأجنبي والتي تمثلت في الأساس في تراجع الدخل من قطاع السياحة بنحو 30 في المئة سنويا مقارنة بعام 2010، نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، بالإضافة الى إنحسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة كليا خلال العامين الماضيين والخروج الكامل لاستثمارات الأجانب في أوراق الدين الحكومية لارتفاع المخاطر المحيطة بالاقتصاد المصري وحالة عدم الاستقرار السياسي.

البنك المركزي المصري

الموافقة على صفقة «سوسيتيه جنرال - قطر الوطني»

وافق البنك المركزي المصري على الطلب المقدم من بنك قطر الوطني، للاستحواذ على كامل أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر».

وقال البنك، في بيان له أمس، إنه من المقرر البدء في الإجراءات اللازمة للاستحواذ مع الجهات الرسمية وفقا للقانون المصري.

وتقدم بنك قطر الوطني بطلب إلى المركزي المصري في 19 ديسمبر الماضي، للحصول على موافقة بشأن استحواذه على كامل أسهم «سوسيتيه جنرال مصر». ويأمل «قطر الوطني» في استكمال عملية الاستحواذ في غضون الشهرين المقبلين. كانت مجموعة بنك قطر الوطني، قد أعلنت مؤخرا عن التوصل إلى اتفاق نهائي للاستحواذ على كامل حصة بنك سوسيتيه جنرال البالغة 17، 77 في المئة في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر، مؤكدة عزمها التقدم بعرض شراء إلزامي للحصة المتبقية من رأس مال البنك، وبنفس سعر السهم المتفق عليه مع بنك سوسيتيه جنرال، وذلك فور تلقي الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية في كافة الدول المعنية، على ان يتم الانتهاء من عملية الاستحواذ خلال النصف الأول من عام 2013. وتمثل هذه الصفقة خطوة مهمة في إستراتيجية بنك «قطر الوطني» للتوسع الخارجي وتمثل أكبر عملية استحواذ في تاريخ المجموعة الذي يمتد على مدى 48 عاما من العمل المصرفي، وتصل قيمة عرض شراء 100 في المئة من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر إلى 2558 مليون دولار أمريكي، كما أن السعر الذي سيتم عرضه على جميع حاملي الأسهم سيتم تحويله إلى المعادل بالجنيه المصري حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تسجيل عرض الشراء الإلزامي لدى الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر.